حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٤٠) ١٨/٠٥/٢٠١٤ م | www.al-badeel.org | Issue (140) 18/05/2014

سورية: إيران والسعودية مواجهة استراتيجية والنظام والمعارضة أدوات

حسام ميرو

وسط حالة شلل كاملة في الرؤية الدولية لأي حل للأزمة السورية جاءت الذكرى 66 للنكبة الفلسطينية– العربية، وربما من المفيد هنا القول : نكبات المشرق العربي مستمرة، فقد خسرت سورية الطبيعية فلسطين على دفعتين، الأولى عام 1948، والثانية في عام 1967، وقد خسر المشرق العربي العراق في عام 2003 لمصلحة نفوذ إيراني متصاعد. وقبل ذلك، مُنع لبنان من أن يكون دولة طبيعية، وتم تمكين حزب الله، وقد قلل انسحاب القوات السورية عام 2005 من نفوذ النظام السوري لمصلحة طهران.

حرمت اتفاقية سايكس بيكو الجزيرة العربية وبلاد الشام من أي تواصل جغرافي بينهما، وتالياً حرمت الاثنين (الجزيرة العربية وبلاد الشام) من تواصل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، وكانت إسرائيل بما توفر لها من دعم هي القوة الأكبر في بلاد الشام التي تصارع معها الإيرانيون منذ نشوء الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي أسهمت بشكل مباشر في تشكيل حزب الله كحزب وظيفي في استراتيجية كبرى، أولها ضرب أية إمكانية لنشوء حركة وطنية لبنانية، وتالياً مشرقية، والثانية تهديد شمال إسرائيل.

ومع الاحتلال الأمريكي للعراق عملت إيران على تعميق نفوذها في العراق، وباتت اللاعب الأكبر في تحديد توجهات هذا البلد، وقد تكشفت قوة النفوذ الإيراني بشكل جلي بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق في عام 2011 ، وهو العام الذي اشتعلت فيه حركة الاحتجاجات في سورية.

يمكن في هذا السياق فهم الغضب الإسرائيلي من الصفقة التي تسعى طهران إلى إبرامها مع مجموعة 5+ 1 حول ملفها النووي، والتي ستفضي إلى تطبيع علاقات طهران مع الغرب، والصفقة بحد ذاتها هي اعتراف أمريكي– غربي بقوة إيران، وتنامي نفوذها، ما يعني إمكانية الاعتماد عليها كقوة أساسية في الشرق الأوسط، والأمر الذي يعني تراجعاً في الدور الإسرائيلي في المنطقة.

منذ استقلال دول المشرق العربي، لم تتمكن شعوبها من بناء دول وطنية، وبقيت تقتات سياسياً من الصراعات الإقليمية والدولية، وتستمد مشروعيتها من الخارج(النظام السوري نموذجاً)، ولم يكن الداخل من مجتمع وأفراد ومؤسسات سوى أدوات يتم استعمالها وفق مقتضيات الضرورة، وليس انطلاقاً من اعتراف رئيسي بأن الحصانة لأي دولة تنبع من الداخل، أي من قوة بناه الداخلية، وليس من ارتباطاته الخارجية.

وفي السياق، فإن المملكة العربية السعودية تجد نفسها اليوم أمام نفوذ إيراني يهدد عمقها الاستراتيجي (بلاد الشام)، كما يهدد جوارها الجغرافي في اليمن عبر الحوثيين، وقد باتت السعودية مقتنعة بأن المواجهة مع إيران هي ضرورة تفرضها الوقائع، وتفرضها الاستراتيجية الإيرانية في توسيع النفوذ عبر الشرق الأوسط برمته.

سورية اليوم هي ساحة صراع إيراني سعودي، وقد استثمرت إيران منذ ثمانينيات القرن الماضي في تقوية نفوذها في المشرق العربي، وزاد هذا الاستثمار مع تنامي الأزمة السورية، وفي المقابل فإن تخلي السعودية عن مواجهة إيران في سورية يعني انتقال المواجهة لاحقاً إلى شكل مباشر بين الطرفين، وهو الأمر الذي لا يرغبان به لارتفاع تكلفته عليهما، وعدم قدرتهما على تصور نتائج الصراع المباشر، وأثرها على كليهما.

لن يكون هناك في الأفق المنظور أي حل في سورية، فالمسألة خرجت عن إرادة اللاعبين السوريين من نظام ومعارضة، فالنظام أصبح أداة في يد إيران، ولم يعد هو اللاعب الرئيس في مسار الأزمة، كما أن المعارضة المسلحة والائتلاف الوطني مدعومان من السعودية، ولا يمتلكان السيادة على قراراتهما، وبات الصراع في سورية مواجهة مفتوحة بين إيران والسعودية، وهي مواجهة من الصعب تصور حسمها قريباً، خاصة أن العلاقات في المنطقة لم تعد تقوم على رغبة في التوازن، بما يحفظ مصالح جميع الأطراف، وإنما علاقات جوهرها إرادة السيطرة، والخروج بانتصار ساحق، خاصة لجهة الطرف الإيراني الذي تتحكم في سياساته القوى الأكثر تشدداً داخل النظام الإيراني.

لم تنظر إيران إلى العالم العربي في شقيه المشرقي والخليجي على أنه ساحة تعاون يمكن بناء علاقات مصلحة استراتيجية مع شعوبها، بما يعود بالفائدة والتنمية على الشعب الإيراني وشعوب المنطقة، وإنما سعت إلى السيطرة والهيمنة الكاملة، وهو أمر صعب التحقق لأسباب عديدة، لا يتسع المقال هنا لشرحها بالتفصيل، لكن، من المهم التذكير أيضاً بأن إيران في سعيها للتمدد الخارجي تدفع ثمناً باهظاً في الداخل، وليست القوة والنفوذ فقط من يحميا الدول، فالاتحاد السوفيتي رغم كل تمدده الخارجي سقط من داخله، وليس من خارجه. ولكن من قال إن الدول تتعلم من التاريخ!

«أصدقاء سورية» : الانتخابات الرئاسية مهزلة والنظام استخدم غاز الكلور

■ "وكالات".

وصفت مجموعة أصدقاء سوريا يوم الخميس الماضي في اجتماعها في العاصمة البريطانية لندن الانتخابات الرئاسية في سوريا بأنها "مهزلة"، وقررت لندن دعم المعارضة ب 30 مليون جنيه، ورفع تمثيلها في لندن إلى بعثة دبلوماسية .

ومع اقتراب الاستحقاق الرئاسي في الثالث من يونيو/ حزيران الذي لا يتوقع أن يحدث مفاجأة وسيفضي إلى إعادة انتخاب الرئيس بشار الأسد، انتقدت البلدان ال 11 في مجموعة أصدقاء سوريا (بريطانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة السعودية والإمارات وقطر ومصر والأردن والولايات المتحدة وتركيا) بحضور أحمد الجربا رئيس الائتلاف الوطني الانتخابات "غير الشرعية" التي قالت إنها تعد "مهزلة ديمقراطية" . وقالت الدول ال 11 في رسالة نقلها لاحقاً وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ ونظيره الأمريكي جون كيري "ندعو المجتمع الدولي كافة إلى رفض تلك الانتخابات غير الشرعية، مثل ما فعلت كل من الجامعة العربية والأمم المتحدة والولايات المتحدة وتركيا والاتحاد الأوروبي" .

ووصف كيري الانتخابات الرئاسية السورية التي ستنظم فقط في المناطق التي يسيطر عليها نظام دمشق بأنها "إهانة" و"مهزلة" و"تزوير" ..

وقدمت الدول ال 11 دعمها للمعارضة الديمقراطية، وحاولت بحسب كيري إيجاد "سبل جديدة لنقل المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري" . وقال وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير "إن الأطراف المتنازعة في سوريا لا تسمح لنا بمساعدتها، بل هناك رغبة في استمرار النزاع"، واستبعد إمكانية حل النزاع بشكل سريع .

وأكدت مجموعة الأصدقاء أن دولها اتفقت بالإجماع على اتخاذ خطوات إضافية من خلال استراتيجية منسقة لزيادة دعم المعارضة السورية المعتدلة الممثلة في الائتلاف الوطني المعارض ومجلسه العسكري الأعلى والجماعات المسلحة المعتدلة المرتبطة به . وأعلن هيغ عن رفع مستوى تمثيل المعارضة السورية في لندن إلى بعثة دبلوماسية اعترافاً بقوة الشراكة .

قال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إنه رأي بيانات أولية تشير إلى أن سوريا استخدمت غاز الكلور في هجمات ضد شعبها، لكنه قال إن المعلومات لم تتأكد بعد.

وقال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس إن سوريا ربما تكون استخدمت أسلحة كيماوية تشمل الكلور في 14 هجوماً في الشهور القليلة الماضية.

وقال كيري للصحفيين في لندن "رأيت المعلومات الأولية التي تشير إلى أنه قد يكون هناك.. كما أشارت فرنسا.. عدد من الأمثلة التي استخدم فيها الكلور في الحرب."

وأضاف "إذا حدث ذلك وتم التحقق منه فعندئذ

إن الأطراف المتنازعة في سوريا لا تسمح لنا بمساعدتها

سيكون هذا ضد اتفاقات الأسلحة الكيماوية وضد اتفاقية الأسلحة التي وقعتها سوريا."

وكان كيري، الذي اجتمع في وقت سابق مع عدد من وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربية، قد قال إن البيانات لم تتأكد بعد.

وقال كيري "لقد أوضح الرئيس باراك أوباما وآخرون إن استخدام ذلك سينجم عنه عواقب... لن نلزم أنفسنا بوقت وموعد وأسلوب عمل محدد لكن سيكون هناك عواقب".

وتضغط فرنسا على الأمم المتحدة كي تحيل ملف الحرب الأهلية المستمرة منذ أكثر من ثلاث سنوات في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية من أجل ملاحقة قضائية محتملة بشأن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وأضاف كيري أن الولايات المتحدة اتفقت مع حلفائها على "مضاعفة الجهود" لدعم المعارضة المعتدلة، وهي راغبة في تقديم المساعدات إلى المناطق الخاضعة لسيطرة مسلحي المعارضة عبر منظمات غير حكومية بدلاً من الأمم المتحدة.

وكانت هذه المنظمات قد اشتكت من أن الأمم المتحدة أخفقت حتى الآن رغم مطالبات عدة في عرض منهجها في تحديد الفئات الأكثر احتياجا للمساعدات ومراقبة مسار تلك المساعدات بعد تسليمها. وغالباً لا تكشف حتى عما تتضمنه مساعداتها الغذائية.

سوريا استخدمت أسلحة كيماوية تشمل الكلور في 14 هجوماً في الشهور القليلة الماضية

وقال كيري "سيتم السعي وراء كل مجال ممكن ومتاح من جانب دولة أو أخرى. نحن منفتحون على فكرة تقديم المساعدات من خلال أي وسيلة تصل إلى الناس الذين يحتاجون إليها. وبينما لم يتم اتخاذ قرار صريح فإننا منفتحون على أي شيء."

لكنه أحجم عن القول ما إذا كان ذلك يشمل تسليح المعارضة السورية.

وقال كيري "لست بصدد بحث أسلحة معينة ولا ما يمكن أن تقدمه أو لا تقدمه أي دولة (من أسلحة) لكن بعد اجتماع اليوم سيجري النظر في كل ما يمكن القيام به وهذا يتضمن الجهد السياسي، وتقديم المساعدات للمعارضة، كما يتضمن الجهود الاقتصادية والعقوبات."

من جهة أخرى، تركت استقالة المبعوث العربي الأممي المشترك إلى سوريا الباب مفتوحاً أمام مصير العملية السياسية في سوريا، وما زالت الأمم المتحدة لم تصل بعد إلى اختيار مبعوث جديد لها، أو إلى تصور واضح حول مهام المبعوث الجديد، خاصة أن لا أفقاً واضحاً لمسار العملية التفاوضية بعد انهيار محادثات جنيف 2، ومن الأسماء المتداولة عوضاً عن الإبراهيمي يتردد اسم كمال مرجان الوزير السابق في عهد الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، و سعيد جينيت، الجزائري الجنسية، والموظف الدولي و"كيفن رود" رئيس الوزراء الأسترالي السابق، و"خافيير سولانا الوزير الإسباني السابق، ولا يصر نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية على أن يكون خلف الإبراهيمي عربيا بالضرورة، ويفضل أن يكون الخلف على مستوى رئيس جمهورية سابق، أو رئيس حكومة سابق، كي يكون له تأثير، وصلات قوية مع مختلف الأطراف الدولية الفاعلة في الأزمة السورية، وخبرة كافية في حل النزاعات.

130 مليار دولار خسائر الاقتصاد الكلي السوري وحلب أكبر المتضررين

■ خاص «البديل»:

أحد مصانع "الشيخ نجار" في حلب

انعكست الأوضاع في سوريا منذ مارس/ آذار 2011 ولغاية اللحظة الراهنة بشكل دراماتيكي على الاقتصاد السوري، ومن المتوقع أن تبقى الحصيلة النهائية لتلك الانعكاسات محصلة تقديرية، إذ يعترف مختلف المعنيين بدراسة تأثير الأزمة على الاقتصاد بصعوبة الوصول إلى أرقام حقيقية لمجمل الخسائر، وهو ما تؤكده الدراسة التي قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، وجاءت الدراسة بعنوان " الأهداف الإنمائية للألفية في الجمهورية العربية السورية 2013 ".

وبحسب تقارير عديدة اقتصادية وإعلامية فإن حالة الاقتصاد السوري تختلف من مدينة إلى أخرى، لكن مؤشرات الاقتصاد الكلي هي مؤشرات كافية لإبراز الكارثة التي لحقت بسوريا، ولن يكون من الصعب تجاوزها بسهولة، حتى لو قدر للأزمة السورية أن تشهد حلاً سياسياً، وهو ما لا يبدو أنه يلوح في الأفق في الوقت الحالي، ويعتقد بأن مجموع خسائر الاقتصاد السوري هي أكثر من 130 مليار دولار.

رأى الجميع آثار الخراب في البنية التحتية التي لحقت بمدينة حمص القديمة بعد انسحاب المقاتلين منها في 6 من الشهر الجاري، كما كانت وسائل الإعلام المرئية قد نقلت على مدار أكثر من عامين الخراب الذي لحق بمدن وبلدات سورية كثيرة، ويصعب وضع أرقام وجداول بيانات مؤكدة عن حجم الدمار في البنية العمرانية، وتكلفة الخسائر التي لحقت بهذه البنية.

ويجمع الخبراء الاقتصاديون على أن عام 2013 كان هو الأسوأ من بين السنوات الثلاث الماضية، وذلك لأسباب رئيسية، وفي مقدمتها امتداد النزاع المسلح إلى أماكن جديدة، واتخاذه طابعاً عنيفاً غير مسبوق في عامي 2011 و2012 ، ونزوح أعداد كبيرة من المدن والبلدات، ما يعني تراجعاً حاداً في الاقتصاد المحلي لتلك المدن، وتراجع في الاقتصاد الكلي.

وبالطبع، فإن الكثير من شركات القطاع الخاص أغلقت أبوابها، وسرحت عمالها، فلم يعد من السهولة بمكان تأمين المواد الأولية للكثير من الصناعات، كما أن طرق نقل البضائع لم تعد آمنة، بالإضافة إلى أن العاملين أنفسهم لم يعودوا قادرين على الوصول إلى أماكن عملهم، بالإضافة إلى المعاناة الشديدة في مجال الطاقة (نفط– غاز– كهرباء)، وقد نقل الكثير من الصناعيين أعمالهم إلى دول مجاورة، مثل تركيا، والأردن، ولبنان، وقبل ذلك، كان البعض قد نقل أعماله إلى مصر منذ بداية الأزمة، وهو ما أثر بشكل تلقائي على حجم الصادرات السورية إلى الخارج.

ولغياب المؤشرات الحقيقية، فإن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا يشير إلى أن "العجز (الحقيقي) للحكومة يمكن أن يكون قد وصل إلى 43.12% في العام 2013" ويضيف التقرير "وعلى افتراض أن الحكومة لم تكن لديها مجالات للتوسع في الاقتراض الخارجي لتغطية هذا العجز (باستثناء حصولها على 3.7 مليارات من إيران)، فإن التوسع في الاستدانة من الداخل ربما وصل إلى39% من الناتج المحلّي الاجمالي. وكتصوّر بديل، وكما يعتقد المراقبون، فإن المصرف المركزي لم يستنفذ بعد كل مدخراته من القطع الأجنبي (1.895 مليون دولار، حسب تقديرات وحدة الإكونومست للاستخبارات الاقتصادية) لتمويل الواردات، ولا يزال العجز المالي في حدود الموازنة الرسميّة ،أي نحو 17% في العام 2013".

وشهد القطاع المالي في سورية أضرار كبيرة بسبب العقوبات المفروضة على سوريا، وهو ما أثر على أنشطة البنوك السورية، وعلى زيادة عدد القروض المتعثرة، والتي ارتفعت من نسبة 3% في عام 2010 إلى 41% في الربع الثالث من عام 2013.

ومن القطاعات التي شهدت أضراراً فادحة قطاع النقل، فقد خسرت سورية جزءاً كبيراً من البنية التحتية لهذا القطاع، وباتت الكثير من الطرق خارج الاستعمال، وقد أثرت الأوضاع الميدانية على حركة عبور الناس والبضائع بين المدن، وهو ما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة في هذا القطاع، وتوقف القسم الأكبر من شركات النقل عن العمل، خاصة أن العديد من الحافلات تعرض لأضرار جسيمة، ما جعلها خارج الخدمة.

كارثة العاصمة الاقتصادية

تعد حلب العاصمة الاقتصادية لسورية، واكتسبت أهمية كبيرة في مجال الصناعات المختلفة، كما ضمت حلب الكثير من الأسواق الشهيرة (سوق خان الحرير، سوق الجمرك، سوق العطارين، خان الشونة، وغيرها الكثير من الأسواق)، كما أقيم في المدينة أول خط للسكة الحديد (سكة حديد بغداد) في عام 1919، وقد تمكنت حلب من دور مهم في تاريخ الاقتصاد السوري الحديث، حتى أنها سميت بالعاصمة الاقتصادية للبلاد، وشهدت خلال الأعوام الثلاث الماضية دماراً كبيراً في بنيتها التحتية، وأصبحت مركزاً أساسياً للمعارضة المسلحة، وما زال النظام السوري يركز بشكل مكثف على المدينة، وهو ما جعل المدينة تتصدر قائمة المدن السورية من حيث الخسائر في مجمل القطاعات والأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى الدمار الكبير الذي لحق بالمدينة من مبانٍ وطرقات، ومصانع، وأسواق، ومرافق.

أما مدينة الشيخ نجار الصناعية في حلب فهي من أكبر المدن الصناعية في سورية، ووصلت القيمة الاستثماريّة لمنشأة التشغيل في الشيخ نجّار (618 منشأة) لنحو 128 مليار ليرة سورية (ما يعادل 2.8 مليار دولار تقريبا) ما يشكّل 48% من قيمة الاستثمارات في سورية، وشكلت صناعة النسيج حوالي 22% من مجمل الأنشطة الصناعية في مدينة الشيخ نجار، وتم توثيق دمار أكثر من 720 منشأة خاصة في حلب، ومنها 109 منشآت في مدينة الشيخ نجار، وقدرت أضرار المنشآت الصناعية في حلب بحوالي 4.3 مليار دولار، أما القطاع الأكثر تضرراً فهو قطاع النسيج (حوالي 62% من مجمل الأضرار التي لحقت بالصناعات في حلب).

يستطيع العالم فعل شيء للسوريين

غازي دحمان

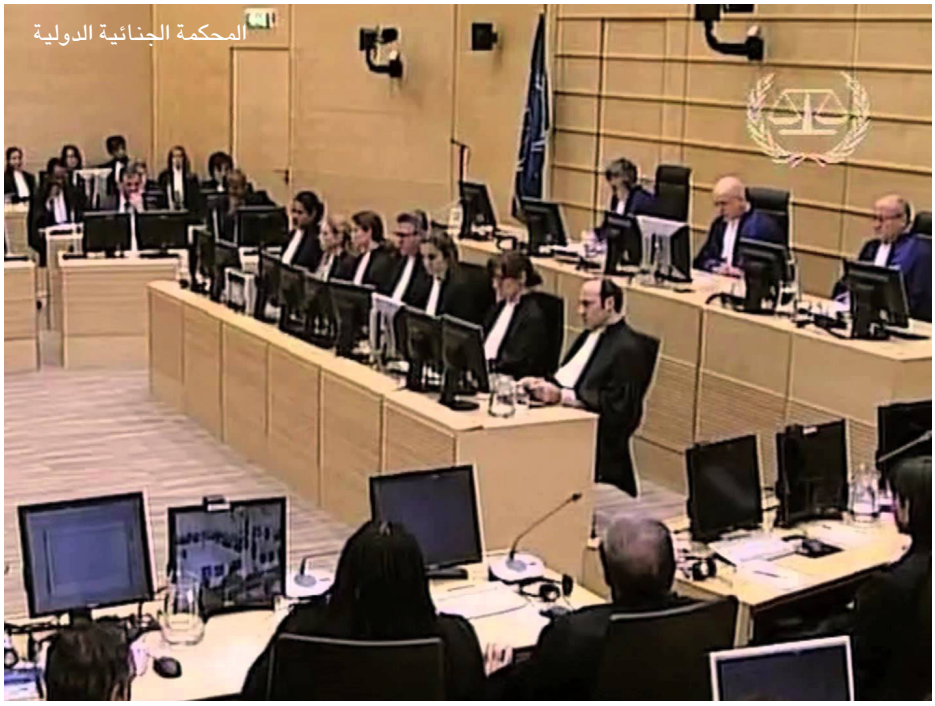
المحكمة الجنائية الدولية

شهدت القضية السورية، في الأيام القللية السابقة، تحركات، يمكن وصفها بالنوعية، وخاصة على الصعيد الدبلوماسي، سواءً على صعيد العلاقات بين ممثلي الثورة السورية وبعض القوى الكبرى، او بعض التحركات الواعدة على مستوى المنظمات الدولية التابعة للامم المتحدة، حيث يشير هذا الحراك الى عودة قضية الشعب السوري الى دائرة اهتمام المجتمع الدولي، بعد ان اعتقد نظام بشار الأسد ومشغليه من الإيرانيين والروس أن المجتمع الدولي وصل الى مرحلة الملل وقرر الانكفاء، وترك لهم الفرصة لهندسة الحالة السورية برمتها، وإعادة صياغتها بالطريقة التي تناسبهم!.

بعد الصين، والنجاح الدبلوماسي، النسبي، الذي حققه وفد الائتلاف الوطني برئاسة أحمد الجربا، جاءت زيارة الوفد للولايات المتحدة الامريكية واللقاءات العديدة التي اجراها الوفد مع دوائر صنع القرار في واشنطن، بما فيها اللقاء مع الرئيس الأمريكي باراك اوباما، حيث رشحت بعض المؤشرات عن وجود تغير نسبي في المقاربة الأميركية للحدث السوري من قبل إدارة الرئيس أوباما فيما يمثل انتصارا للتيارالذي يطالب بدور فاعل لأميركا في الملف السوري، للمساهمة جدياً في تغيير حسابات بشار الأسد، وإجباره على التفاوض والرحيل، والذي يتبناه وزير الخارجية، جون كيري.

وكانت واشنطن قد اتخذت جملة من الاجراءات في إطار تطويرها لمقاربتها للحالة السورية، كان من أبرزها، إغلاق السفارة السورية والقنصليات المعتمدة في الولايات المتحدة، وصول صواريخ أميركية متطورة من نوع "تاو" لبعض فصائل المعارضة، والتي تصفها الإدارة الأميركية بـ "المعتدلة"، التعامل مع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، باعتباره "الممثل الشرعي للسوريين"، والاعتراف بمكاتبه "بعثة دبلوماسية"، وتخصيص 27 مليون دولار لدعم مكاتبه ومؤسساته، وتطمح المعارضة السورية الحصول على أنظمة الدفاع الجوي المحمولة على الكتف، وهي سلاح رادع لتحييد سلاح الجو للجيش النظامي، وتغيير ميزان القوى على الأرض، بما يفتح مجالا حقيقياً لحل سياسي. وقد أوضحت العديد من التقارير أن البيت الأبيض يعيد النظر في رفضه السابق لمسألة تزويد المعارضة السورية بهذا النوع من السلاح.

على صعيدٍ موازٍ، تتحرك فرنسا في مجلس الأمن من أجل مناقشة قرارإحالة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التي ترتكب في سورية، من قبل قوات النظام، إلى المحكمة الجنائية الدولية، استناداً إلى مشورة قانونية وإلى تصريحات الأمين العام للأمم المتحدة وإلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. كذلك يستند إلى تقارير مجلس حقوق الإنسان ولجنة التحقيق المنبثقة منه، وإلى تقارير وتصريحات قدمتها وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون تنسيق المساعدات الإنسانية فاليري آموس، وتصريحات جون كينغ، منسق المساعدات في سويسرا حول الحالة الإنسانية المتردية في سوريا. و في سياق متصل تقود السعودية تحركاً موازياً في الجمعية العامة لطرح مشروع قرار يتعلق بالنواحي الإنسانية.

تاتي هذه التحركات بعد انكشاف حقيقة أفعال نظام الأسد ومشغليه الإقليمين والدوليين، وقناعة المجتمع الدولي، وخاصة الاطراف الإقليمية والدولية الفاعلة، أن استمرار الصمت عن تلك الأفعال لن يعني سوى تقديم سورية هدية لتحالف، روسيا – ايران– نظام الأسد، خاصة وأن قادة ايران، وبعد احتلالهم لحمص باتوا يعلنون وبشكل مكشوف ومقزز انتصارهم في سورية، ووصول حدودهم الغربية إلى شواطئ المتوسط، على ما صرح رحيم صفوي، قائد الحرس الثوري السابق ومستشار خامنئي. وكذلك تكشّف نية نظام الأسد تقسيم سورية عبر إصراره على ربط المنطقة من دمشق الى الساحل، ولجوئه الى عمليات التهجير والتطهير العرقي بحق المكون الأكثري في هذه المناطق.

روسيا تشكل عائقاً في وجه إتخاذ أي قرار دولي للتحرك لمواجهة نظام الأسد

كما تأكد للعالم قيام النظام باستخدام الأسلحة الكيماوية مجدداً في أكثر من مكان وواقعة، حيث لجأ نظام الأسد إلى إخفاء جزء من مخزونه الكيماوي المعلن عنه، والتحجج بالظروف الأمنية غير المواتية لتسليمه، كما يقوم باستخدام غاز الكلور المحرم دولياً، ولكنه غير مسجل ضمن قائمة الأسلحة المطلوب تسليمها، ضد المدنيين، بواسطة براميل تلقيها طائرات مروحية.

يستطيع العالم فعل أشياء كثيرة لوقف المذبحة السورية، وتحقيق رغبة السوريين في التغيير، والحفاظ على وحدة بلادهم من التقسيم، وبالرغم من روسيا تشكل عائقاً في وجه إتخاذ أي قرار دولي للتحرك لمواجهة نظام الأسد ، إلا أن ثمة طرق عديدة لإنقاذ الشعب السوري من خطر الفناء الذي يتهدده على أيدي حلف روسيا وايران ونظام الأسد:

العمل خارج مجلس الأمن، مع مراعاة الشرعية الدولية وفقا لقرار الجمعية العامة للقرار المسمى " الاتحاد من أجل السلام " الصادر عام 1950، وهو يتناسب مع الحالة السورية، وحسب القرار" فإنه إذا عجز مجلس الأمن عن التصرف، نتيجة لتصويت أحد أعضائه الدائمين تصويتا سلبياً، يجوز للجمعية العامة عندئذ التصرف. ويحدث ذلك في الحالة التي يبدو فيها أن هناك تهديدا للسلام، أو خرقاً للسلام أو عملا عدوانيا. ويمكن للجمعية العامة أن تنظر في الأمر بهدف رفع توصيات إلى الأعضاء لاتخاذ تدابير جماعية لصون السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما".

فرض وقف إطلاق النار، خاصة وأن هناك أطراف دولية خارجية تشارك بشكل مباشر في الحرب على الشعب السوري، وهي أطراف معلومة وواضحة، مثل حزب الله اللبناني، وحكومة العراق، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وروسيا.

رفع دعاوى جنائية ضد أركان النظام السوري وبعض المسؤولين من الدول التي تشارك في الحرب، لدى محاكم الدول التي تسمح بمثل هذا الإجراء.

تزويد الثوار السوريين بمنظومات أسلحة متطورة للدفاع الجوي تمنع النظام من استمراره بعملية القتل الممنهج ضد السوريين، حيث ثبت أن النظام ورغم الدعم الذي يتلقاه من حلفائه عاجز عن تحقيق أي تقدم بدون استعمال سلاحه الجوي.

لقد آن الأوان لكي يدرك العالم أن الكارثة الإنسانية التي يعاني منها الشعب السوري سوف تلقي بتأثيرات كارثية على مجمل الأوضاع في المنطقة، وتؤثرعلى منظومة مصالحه وأمنه، وأن يدرك الأن، وأكثر من أي وقت مضى، ضرورة إنهاء الكارثة، ووقف تداعياتها من خلال التطبيق الصحيح والسليم للقانون الدولي وقواعد الشرعية الدولية.

معتقلات النظام السوري: القتل أكثر من مرّة

فيكتوريوس بيان شمس

يقدّر عدد المُعتقلين السوريين في سجون النظام السوري بـ (300،000) معتقل تقريباً، لا يُعرف مصيرهم على وجه الدقة والتحديد. ففي تسريب لـ (55،000) صورة حصلت عليها "وكالة الأناضول التركية" في كانون الثاني/ 2014، ما يثبت أن (11،000) معتقلاً قُتلوا في معتقلات النظام بأساليب شتّى، منها على سبيل المثال لا الحصر ما أكّدته اللجنة المنبثقة عن مكتب "ruck and co carter" الحقوقي ومقرّه لندن، والتي قدّمت تقريرها "لمجلس الأمن الدولي" الذي انعقد في 14/نيسان/2014 للبحث في هذه المسألة، فأكّدت التالي:

معظم القتلى هم من الرجال، تتراوح أعمارهم بين 20 و 40 عاماً.

– غالبية الضحايا قتلوا خنقاً باستخدام الحبال والأسلاك، كما استخدم أسلوب الخنق باليدين عوضاً عن الإعدام.

معظم الضحايا تعرّضوا قبل الوفاة للضرب بأجسام تُشبه القضبان الحديدية، كما تبين أن جميع الجثث كانت موثوقة اليدين.

– لوحظ على الجثث تغيّر في اللون، وتفسّخ وتحلّل في الأنسجة ناجمة عن الجوع والتعذيب، كما لوحظ أن أكثر من نصف الجثث هزيل بدرجة شديدة.

شوهد على بعض الجثث جروح ناجمة عن الصعق بالكهرباء.

وصف ديز موند دي سيلفا الصور، وهو أحد المحامين الثلاثة الذين أشرفوا على إعداد التقرير، بأنّها "أقرب إلى صور الناجين من الهولوكوست".

وللمصادفة، فإن لدي "اسرائيل" ما يقرب من (11،000) أسير فلسطيني، موزّعين على حوالي (12) معتقلاً على امتداد الأراضي الفلسطينية المحتلّة. خاضوا في 17/نيسان/2012 معركة "الأمعاء الخاوية"، إذ أضرب عن الطعام (1600) معتقلاً منهم، لإجبار سلطات سجون الاحتلال على تلبية مطالبهم، والتي كان من بينها مثلاً:

– إعادة التعليم الجامعي والتوجيهي.

– تحسين العلاج الطبي للأسرى المرضى.

– السماح بالاتصال التليفوني للأسير مرة كل شهر.

– السماح بإعادة ثلاث محطّات فضائية هي "روتانا سينما"، "أبو ظبي"، "BBC".

يؤرّخ "مركز المعلومات الوطني الفلسطيني" لـ (203) أسيراً فلسطينياً استشهدوا في معتقلات العدو الصهيوني منذ العام 1967 وحتى اليوم، لأسباب شتّى، منها التعذيب، والإهمال الطبي، والإعدام.

ومن المعلوم، أن النظام السوري الذي يستمد ما يُسمّى بـ"شرعيته الوطنية"، والتي على أساسها اعتقل (300،000) إنساناً سورياً قتل منهم (11،000) حسب ما عرف حتى الآن، وشرّد (10 ملايين)، عدا عن الكم الهائل من الجرحى والمفقودين والدمار المريع، يستمد هذه "الشرعية" من ذات القضية التي اعتقل على أساسها هؤلاء القابعين في معتقلات العدو الصهيوني. لابل أكثر من ذلك، استحدث النظام السوري في سبعينيات القرن الماضي فرعاً أمنياً يتبع لجهاز "المخابرات العسكرية"، هو "فرع فلسطين"، أو ما يسمّى "بالفرع الأسود 235"، والذي كانت مهمّته المعلنة "مكافحة التجسّس الإسرائيلي ودعم المنظّمات الفلسطينية"، لكنه سرعان ما تحوّل إلى أداة لقمع وتصفية اللاجئين الفلسطينيين، ثم في مرحلة لاحقة لم يعد يميّز بين سوري وفلسطيني، أو حتى لبناني ممّن طواهم النسيان بعد فتح خطوط التواصل بين الجنرال الحالم برئاسة لبنان ميشال عون والنظام.

وهنا يطرح السؤال نفسه: هل يتعامل النظام مع المعتقلين في سجونه كأسرى حرب، أم كمعتقلي رأي؟ من المعروف أن النظام كان قد أعلن عن إلغاء "حالة الطوارئ" في أيار/ 2011، والتي عمل بقوانينها منذ العام منذ العام 1962، هذا يعني أنّه لا يجوز اعتبار هؤلاء معتقلي رأي. من جهة ثانية، إذا كان لدى هذا العدد الهائل من السوريين رأي مخالف لرأي النظام، في أي قضية، حتى ولو كانت التنازل عن جزء من أرضه، فهذا يستدعي التعاطي مع المشكلة بشكل آخر بعيد عن منطق الإبادة الجماعية المعتمدة منذ العام 2011 في المعتقلات وخارجها. عدا عن أنّهم لو كانوا أقلية لا تذكر خرجت عن الإجماع الوطني العام، فهذا يقتضي إحالتهم إلى القضاء المدني المختص، خاصة وأن النظام أسقط (حسب ادّعائه) حالة الطوارئ. إذاً، هذه الفرضية ساقطة، وبالتالي فإن هؤلاء يندرجون في خانة أسرى الحرب بدليل أكثر من عملية تبادل للأسرى أنجزت، أبرزها في كانون الثاني/ 2013 بين النظام و "الجيش الحر"، فأفرج بموجبها عن (48) ايرانياً مقابل (2130) معتقلاً سورياً مدنياً، منهم (84) طفلاً دون السادسة عشرة. روى هؤلاء لوسائل الإعلام بعد خروجهم ما عانوه من أصناف التعذيب المروّعة وأفانينها في المعتقلات، والتي تصل ببساطة للقتل الكيفي، وتقطيع الأطراف، والاغتصاب للذكور والإناث على حد سواء، وبقر بطون الحوامل، وإطفاء السجائر بالعيون. ممارسات فاقت فضائح سجن "أبو غريب" العراقي بعد الاحتلال الأميركي في العام 2003، لا بل فاقت خيال الشيطان نفسه. مع أن معاهدة جنيف الموقعة في العام 1949 تنص في المادة 99 منها: "لا يجوز ممارسة أي ضغط معنوي أو بدني على أسير الحرب لحمله على الاعتراف بالذنب عن الفعل المنسوب إليه"، كما تشير نفس المادة أيضاً في الفقرة التالية مباشرة: "لا يجوز إدانة أي أسير حرب بدون إعطائه فرصة الدفاع عن نفسه، والحصول على مساعدة محام، أو مستشار مؤهل". هذا يُثبت أن النظام لا يلتزم بالمواثيق والمعايير الدولية، فهل يلتزم بغيرها؟.

ميّز الإسلام بين نوعين من الأسرى، أسرى مسلمون، وأسرى كافرون، وإذا اعتُبر الأسرى في سجون النظام من الكفرة المشركين، فإن الآية الثامنة من "سورة الإنسان" في القرآن تنص: "ويطعمون الطعام على حُبِّه مسكيناً ويتيماً وأسيراً" أي أن إطعامهم وكسائهم وحرّيتهم الدينية مكفولة. أمّا الرسول محمد (ص) فقد قال للحرس يوم رأى أسرى يهود بني قُرَيظة موقوفين في العراء: "لا تجمعوا عليهم حرّ الشمس وحرّ السلاح، وقيّلوهم واسقوهم حتى يبردوا".

واضح أن النظام لم يلتزم بقيم ومعايير الإسلام والدين بعامّة أيضاً. وهذا ما يزيد مسألة البحث عن القيم التي يعتمدها في معاملة أسراه غموضاً وتعقيداً بعد أن خرجت على العهود والمواثيق والمعايير الدولية والمدنية والدينية.

ثمن التغيير في ظل سياسة الاستقواء بالآخر

■ حكم عاقل

حكمت جدلية السلطة والثقافة عملية الانتاج المعرفي في الثقافة العربية، عبر تاريخها الطويل، فلم يكن للمثقف بالمعنى الواسع لكلمة مثقف أن ينتج بعيداً عن حضور السياسي، سواء في مضمون هذا الانتاج، أو في أشكال التعبير عنه، فقد اتصفت علاقة المثقف بالسلطة السياسية بالريبة والحذر. وفي الوقت الذي واجه فيه المثقف أنظمة حكم سياسية أوصدت الباب أمام حرية الفكر والتطور الديموقراطي، فإنه ايضاً افتقد للقاعدة الواسعة من القراء الذين يشكلون نوعاً من الرأي العام يكون بمثابة سند له.

إن عملية الحصار الفكري والسياسي التي واجهها المثقف كحال جماهيرية، قد شكلت حالاً من الضغط كانت في أحيان كثيرة لا تقل وحشية عن وحشية رموز السلطة السياسية وأجهزتها. فالسلطة السياسية إن كانت تخضع لذلك النوع من الحسابات الدقيقة في تحديد مصالحها ولنوع من التوازنات التي قد توفر للمثقف في بعض اللحظات هامشاً من الحرية، فإن سلطة الجماهير لا تعنى بحسابات كهذه أو توازنات من أي نوع، فإن تحركت الجماهير، فإنما تتحرك بتوجيه من عاطفتها وانفعالاتها ومشاعرها، لا سيما إذا تعلقت المسألة بما يشكل بالنسبة اليها نوعاً من المقدس الذي لا يمكن المساس به. ويزداد الأمر صعوبة حين يقف خلف حالة الغليان الجماهيري التي لا تعرف المهادنة بعض من الاتجاهات السلفية الأشد تعصباً. إن واقع علاقة المثقف مع الجمهور قد فرض على المثقف نوعاً ما من الفوقية والتعالي على الجماهير والسعي لإقصائهم اتقاء لشرهم، ومن هنا باتت عبارة "المضنون به على غير أهله" إحدى العبارات التراثية التي ترمز للتقية الثقافية والحذر الأيديولوجي .

بعد أن فشل المثقف في مقارعة السلطة السياسية والتأثير في بنيتها الاستبدادية والحصول على حد أدنى من حرية التعبير عن الرأي، وبعد فشله في التصالح مع الجماهير و في سياسة تدبير العوام، وجد في سياسة الاستقواء بالآخر ملاذاً أخيراً. فمنذ سقوط بغداد في العام 1258م وحتى اليوم يحفل التاريخ بنماذج عديدة. فيعزى لابن العلقمي وزير المستعصم تحريضه لهولاكو على غزو بغداد، و يتهم ابن خلدون بتأييده لهذا الغزو والنظر إليه كحتمية تاريخية، واليوم، يسبق العام 2003 تحريض من سياسيين ومثقفين عراقيين لجورج بوش على احتلال العراق، و يؤيد كثير من الليبيين تدخلا عسكريا دوليا ضد القذافي، ويخيب أمل سياسيين ومثقفين وقطاعات واسعة من الشعب السوري حين يتراجع أوباما عن توجيه ضربة عسكرية لنظام الأسد، كما يشمت ويتشفى هؤلاء مع كل غارة اسرائيلية في العمق السوري.

ربما كان المسؤول الأول، وإن لم يكن الأخير، عن سياسة الاستقواء بالآخر هو النظم السياسية المستبدة، التي لجأت هي نفسها الى سياسة الاستقواء بالآخر لقمع شعوبها، فقد ضمن لها هذا الآخر ديمومتها لعقود، عملت خلالها على تقنين الحريات والعملية الثقافية والتثاقفية بما يخدم حساباتها وأيديولوجيتها، تماماً كما قننت لقمة العيش لمواطنيها، فأرادت لمجتمعاتها أن تتأسس على التوحيد بالقوة بدل أن تقيمها على رؤى وقيم مشتركة، فحكمت بذلك على النمو الثقافي بالتشوه، فبات عاجزاً عن حل التناقض بين الفرد والجماعة من دون التضحية بأحد الطرفين لمصلحة الآخر. وربما يفسر طه حسين ("مرآة الاسلام"، ص 303-304) بعضا مما نحن بصدده حين يقول : " وإذا بلغت الشعوب هذا الحد من الضعف ضعفت حكوماتها فلم تجد من القوة إلا ما يمكنها من ظلم الرعية واستذلالها واستغلالها. ولم تستطع أن ترد عن نفسها ولاعن شعوبها طمع الطامعين فيها (...) وجدت الشعوب شيئاً من السرور والرضى بسقوط حكوماتها وانهزامها أمام العدو المغير، يئست من عدل هذه الحكومات ونظرت إليها على أنها شر سلط عليها فتمنت أن يزول عنها هذا الشر، فهي طامعة في شيء من العدل قليل أو كثير عند المغيرين عليها والمحتلين لبلادها، نسيت كرامتها وجهلت هذه الكرامة وغفلت عن حقوقها وعن واجباتها أيضا، وطمعت في شيء واحد هو أن تخلص من هذا الشر الجاثم عليها" .

على مثقفي اليوم أن يتحملوا مسؤولية التذبذب في المواقف بين باب الله وباب السلطان محاولين الجمع بين "مكاسب السلطة وشرف المعارضة"، كما يتحملون مسؤولية تأجيل النضال من أجل الديموقراطية لمصلحة تورطهم في مشاريع أيديولوجية كبرى بدت تطالب بالعدالة الاجتماعية لكنها لم تفرز إلا مزيداً من الاستبداد والجور، وفي الوقت الذي كان فيه شعارها المساواة ووحدة الصف لم تنتج إلا مزيداً من التباغض الاجتماعي، بل حملت معها كل أشكال إلغاء الآخر المشارك في الوطن. فتاريخياً لم يكن نضال المثقف العربي يهدف إلى ديموقراطية من نوع ما بقدر ما كان نضالاً في سبيل الاعتراف له بدوره في المجتمع. وانطلاقاً من حال نخبوية قدم المثقف نفسه على أنه: الذي يفكر عن الآخرين، ليفقد المثقف صدقيته أمام الجماهير التي سعت هي بدورها إلى محاولة المحافظة على مصالحها، وتقاعست عن المواجهة، قبل أن تخسر ما تبقى لها من سبل العيش الباقية، وإن علمت أنها تحافظ عليها إلى حين. الأمر الذي سهل على أجهزة السلطة عزل الرأي العام لعقود طويلة على نحو شبه كامل عن التطورات السياسية والإقليمية والعالمية.

وكان من الطبيعي أن يتحكم الآخر الذي ارتهنت إليه إرادات أبناء الوطن مع اختلاف مواقعهم بالتغير، فيضبط إيقاعه ومساراته بما يتناسب ومصالحه بالدرجة الأولى. لذا كان على الشعوب أن تدفع اليوم ثمناً باهظاً في سعيها لتغير هذا الواقع، وقد شهدنا نتائج هذا السعي، في سوريا خصوصاً، ما يكفي ويزيد من الدمار والقتل والتهجير. مخاض عسير لكنه يتناسب منطقيا مع تلك الوضعية التي استقرت اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا.

حاملة طائرات أمريكية في البحر المتوسط

السعودية تشتري طائرات من دون طيار من الصين لمحاربة الإرهاب

وقعت الصين اتفاقاً مع المملكة العربية السعودية لبيعها طائرات بدون طيار محلية الصنع، والطائرات التي ستحصل عليها المملكة بناءً على هذه الصفقة هي طائرات قادرة على الطيران لفترات طويلة على مسافات متوسطة الارتفاع، وهذه الطائرات معروفة باسم « الزاحف المجنح» وذكرت مجلة العلوم الشعبية أن الصين وافقت على بيع المملكة العربية السعودية هذا النوع من الطائرات.

وقالت وكالة تشاينا تايمز إن الاتفاق تم توقيعه خلال زيارة وزير الدفاع السعودي سلمان بن عبد العزيز مؤخراً إلى الصين، وتم التوقيع على اتفاق بين الأمير سلمان و الجنرال وانغ جون زونغ ، نائب قائد الجيش الشعبي في الأركان العامة، علماً بأن الجنرال وانغ في كثير من الأحيان يمثل جيش التحرير الشعبي الصيني في التعامل مع الدول الأجنبية.

على الرغم من أن عملية البيع لم يتم الإعلان عنها رسمياً من قبل أي من البلدين، إلا أن هذا الأمر شبه معتاد في صفقات سابقة بين الصين والمملكة العربية السعودية، حيث لا يتم الإعلان عن الصفقات في مجال الأسلحة.

وقال تقرير في وسائل الاعلام الرسمية في الصين في يونيو/ حزيران الماضي إن الصين قد سلمت بالفعل طائرات من دون طيار لثلاثة عملاء دوليين، وذلك من دون تحديد من هم هؤلاء العملاء «الدول». كما قالت إنها كانت في مفاوضات مع خمس دول لبيعها طائرات من دون طيار.

وقد تم تصميم الطائرة الصينية من قبل معهد بحوث «تشنغدو» لتصميم الطائرات . وقد بدأ البرنامج في عام 2005 ، وتعتبر مواصفات الطائرة الصينية قريبة من مواصفات الطائرة الأمريكية MQ-1 و يمكن أن تطير لأكثر من 4 آلاف كم في 20 ساعة، ويمكن لها أن تحمل 200 كيلو جراماً من الأسلحة، وفيها أجهزة استشعار.

وقد استخدمت القوات الجوية الأمريكية، وخاصة وكالة المخابرات المركزية، هذا النوع من الطائرات لاستهداف إرهابيين يحتلون مكانة مرموقة في تنظيم القاعدة في باكستان واليمن، وهو ما يشير إلى أن المملكة العربية السعودية يمكن لها أن تستخدم الطائرات الصينية في عمليات مشابهة ضد إرهابيين.

وقد أشادت وسائل الإعلام الصينية بهذا النوع من الطائرات التي تنتجها لأنها تمتلك «مجموعة واسعة من التطبيقات العسكرية» بما في ذلك « الضربات الدقيقة و طويلة الأمد ، والاستطلاع لمسافات طويلة. « وقد لاحظت وسائل الإعلام أيضاً إمكانية استخدام هذه الطائرة لأغراض مدنية، مثل تقييم الكوارث، وحماية البيئة، و الغلاف الجوي، و بحوث الأرصاد الجوية .

وتظهر الشركات الصينية أنها تهيأ نفسها لتكون من أكبر الموردين للطائرات من دون طيار، خاصة لمنطقة الشرق الأوسط، وفي الأسواق العالمية بشكل عام، وذلك نظراً لانخفاض تكلفتها، وعدم وجود قيود على الصادرات تواجه الشركات الصينية مقارنة مع منافسيها الغربية.

تزايد نفوذ السلفية الكويتية في بلاد الشام

أصدرت مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي مؤخراً دراسة بحثية تناولت « السلفية الكويتية ونفوذها المتزايد في بلاد الشام»، ورصدت الدراسة تطور نفوذ السلفية الكويتية في بلاد الشام، وخاصة في سوريا ولبنان، منذ اندلاع شرارة الربيع العربي، وجاء في الدراسة أن تزايد تأثير السلفية الكويتية في بلاد الشام حمل معه الانقسام إلى صفوف الحركة السلفية الكويتية نفسها.

وتؤكد الدراسة على امتلاك السلفية الكويتية شبكات اتصال واسعة مع السلفيين في بلدان عربية عدة، لكن التيارات السلفية الكويتية تشهد نوعاً من التنافس على النفوذ في سوريا ولبنان، وهو ما سيكون له تأثيرات بعيدة على مستقبل هذه التيارات من جهة، لكن قبل ذلك، سيكون له تأثير على مستقبل الاستقرار في بلاد الشام.

وبحسب الدراسة فإن السلفيين الكويتيين دعموا مالياً جماعات سلفية في جميع أنحاء العالم، مما يجعلهم أحد أكبر الممولين للحركات السلفية دولياً، وهو ما منحهم نفوذاً متزايداً على تلك الحركات، وعلى آليات عملها، وعلى تبوأ شخصيات بعينها مكانة رئيسية في تلك الحركات، وبما يتعلق بلبنان على سبيل المثال لا الحصر، فإن السلفية الكويتية «لعبت دوراً مهماً في زيادة نفوذ الأصولية بشكل كبير، وإقامة نوع من التوازن بين هذه الحركات وبين حركات أخرى موجودة».

وتقوم «السلفية الكويتية بجمع تبرعات كبيرة من المواطنين الكويتيين، بهدف دعم جماعات معارضة مسلحة في سورية، وهو ما أسهم بزيادة التطرف داخل الحركات المعارضة المسلحة، وتبني خطاب أكثر تشدداً».

وكانت السلفية في الكويت منذ فترة طويلة تنشط في حركة واسعة عابرة للحدود الوطنية، وكانت تعتمد على موارد الجمعيات الخيرية السلفية الكويتية، والجهات المانحة الفردية وتمويل بناء وصيانة المساجد من آلاف السلفيين. وقد شهد الحراك السلفي تطورات في خضم عمله، ومنها الخلافات حول مسائل فقهية بين شيوخ السلفية، وهو ما أدى إلى خلافات بين الجمعيات الداعمة نفسها.

الجماعات السلفية متنوعة و متعددة في الكويت، على الرغم من أنها بلد صغير، لكنها ذات تأثير كبير، وهي تحاول أن تسهم في تقوية الخط السلفي ضمن تيارات الإسلام السياسي، ومن الوا

ضح أن « التطورات و الديناميات الداخلية للحركة السلفية في الكويت لها أهمية عالمية بسبب كون السلفيين الكويتيين من بين الممولين الرئيسيين للحركة في جميع أنحاء العالم».

أزمة الديمقراطية وتحدياتها في العالم العربي

■ د. عبدالله تركماني

لوحة للفنان السوري ثائر هلال

كشف تعثر ربيع الثورات العربية عمق أزمة الديمقراطية وأهم تحدياتها، وبداية نقول: إنّ الديمقراطية المعاصرة اليوم أكثر تواضعاً مما يعتقده البعض حولها أو ينسبه إليها أو يطالبها به. إنها منهج ضرورة يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعاته، منهج يقوم على مبادئ ومؤسسات تمكّن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي. وتمكّن الدولة، بالتالي، من السيطرة على مصادر العنف ومواجهة أسباب الفتن والحروب الأهلية. وتصل الديمقراطية المعاصرة إلى ذلك من خلال تقييد الممارسة الديمقراطية بدستور يراعي الشروط التي تتراضى عليها القوى الفاعلة في المجتمع، وتؤسس عليها الجماعة السياسية أكثرية كافية. وقد تمكنت الديمقراطية المعاصرة من ذلك عندما حررت منهجها في الحكم من الجمود، فتأصلت في مجتمعات مختلفة، من حيث الدين والتاريخ والثقافة.

أما في عالمنا العربي فما زالت بعض حكوماته تركز على الخصوصية لرفض معايير الديمقراطية، تحت ذريعة أنها تنبع من ظروف غير ظروفنا وتراثنا. وكان من نتيجة ذلك: الإحباط، اليأس، الفقر، المديونية، البطالة، أزمة هوية وانتماء، نزعات طائفية وإثنية، أنظمة وعلاقات عشائرية وقبلية، أزمة في علاقة المجتمع بالسلطة، وأزمة داخل المجتمع محورها غياب مفهوم المواطنة، وأزمة داخل الحكومات محورها غياب المشروعية، أزمة مثقفين وثقافة.

إنّ إعادة بناء مفهوم الدولة داخل الفكر السياسي العربي المعاصر، منظوراً إليها من زاوية كونها حقلاً يعكس تناقضات البنية الاجتماعية وتوازنات القوى فيها، ستسمح بإعادة تمثّل مسألة الديمقراطية والنضال الديمقراطي، كما ستخرج الحركات الديمقراطية من عزلتها وستدفعها إلى الخروج بالعمل السياسي من دوائره المغلقة إلى الدائرة الجماهيرية الأوسع، وستنقذ التفكير السياسي من مصطلحات القاموس العسكري، كما ستقلص من مظاهر ممارسة السياسة بمنطق الحرب.

إنّ التعددية وحق الاختلاف ليسا غاية في حد ذاتهما، وإنما هما الأساس اللازم لتأصيل الفكرة الديمقراطية في تربتنا العربية، بهدف الاتفاق الجماعي على أولويات المشكلات الداخلية التي تعوق تطور أقطارنا والتحديات الخارجية التي تواجهنا، ومن ثم طرح الحلول الواقعية المتفق عليها من قبل القوى والتيارات الفاعلة التي تقبل الإطار التعددي.

وتكتسب الدعوة إلى التعددية وحق الاختلاف أهميتها مما تشهده بعض أقطارنا العربية من انقسامات عمودية تهدد وحدتها وتسهّل تمرير المخططات التقسيمية على أسس ما قبل وطنية. إنّ إدارة التعددية الفكرية والسياسية بشكل حضاري، بما تفرضه من قيام مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة، وبما تفرضه من علاقة المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات، تحمل بين طياتها إغناء لوحدة مكوّنات الدولة. ولذا، فإنه ليس من قبيل الترف الفكري الدعوة إلى ضرورة تطوير نسق عربي ديمقراطي مؤسس على مشروعية التعددية وحق الاختلاف، مما يتطلب:

أولا، صياغة حل انتقالي تدريجي نحو الديمقراطية، بحيث تتم دمقرطة هياكل السلطة وبنى المجتمع المدني في آن واحد، ضمن إطار توافق على مضمونه ومراحله مجموع القوى والتيارات السياسية والفكرية الأساسية. ويبدو واضحاً أنّ نجاح هذا المسار مرهون بمدى استعداد السلطات العربية لترشيد بنائها على أسس عقلانية وديمقراطية.

وثانيا، استحضار الخريطة الاجتماعية العربية للتعرف على مدى قدرة المجتمعات العربية على استيعاب القيم الديمقراطية وفسح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني. وذلك لأنّ أغلبية النخب السياسية العربية تخشى الديمقراطية الحقيقية، وتتخوف من نتائجها، بسبب كون علاقاتها بجسم هذه المجتمعات لا تمر عبر قنوات ومنظمات المجتمع المدني التي تجعل في الإمكان احترام قواعد الممارسة الديمقراطية.

وثالثا، إنّ الديمقراطية عملية مستمرة، تتضمن معاني التعلم والتدريب والتراكم، ولذلك فإنّ أفضل طريق لتدعيم الديمقراطية هي ممارسة المزيد من الديمقراطية. كما أنها ليست عملية قائمة بذاتها، بل لها متطلباتها وشروطها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والمؤسسية. ولذلك فإنّ العبرة ليست بتحقيق التحوّل الديمقراطي فحسب، ولكن توفير ضمانات استمراره وعدم التراجع عنه، وذلك بتجذيره في البنى السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. كما أنّ الديمقراطية ليست نظاماً بلا أخطاء أو بلا مشكلات، بل لها مشكلاتها حتى في الديمقراطيات العريقة، وهنا تبرز أهمية القدرة على تطوير أساليب وآليات فعالة لتصحيح مسارات التحول الديمقراطي. وبغض النظر عن المعاني المتعددة لمفهوم الديمقراطية، فإنّ المفهوم يدور بصفة أساسية حول ثلاثة أبعاد رئيسية: توفير ضمانات احترام حقوق الإنسان، واحترام مبدأ تداول السلطة طبقاً للإرادة الشعبية، والقبول بالتعدد السياسي والفكري.

وهكذا، ليس أمام العرب إذا أرادوا التعاطي المجدي مع التحديات المطروحة عليهم وتفعيل دورهم إلا أن يفعّلوا المجتمع المدني وأنشطته ومؤسساته واحترام استقلاليته، بما يؤدي إلى الاعتراف بحقوق الإنسان، وإلغاء القطيعة والعدائية بين السلطة والناس. وإطلاق حرية التفكير والنظر العقلاني النقدي، ورفض تكفير المثقفين والمفكرين، وتقبل الرأي الآخر.